التقرير

منتدى الويبو لقضاة المكية الفكرية لعام 2020

تعزيز الحوار بين الأجهزة القضائية عبر الحدود الوطنية

18 إلى 20 نوفمبر

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

معلومات عن معهد الويبو القضائي

يتعاون معهد الويبو القضائي، الذي أنشأته المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في عام 2019، مع قطاعات الويبو المعنية الأخرى من أجل تقديم دعم فعال ومجد إلى الإدارة القضائية للملكية الفكرية، وذلك بما يتماشى مع التقاليد القانونية الوطنية والظروف الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول الأعضاء.

وللحصول على معلومات عن عمل الويبو المتعلق بالهيئات القضائية يمكن الاطلاع على موقع الويبو على العنوان التالي: www.wipo.int/about-ip/ar/judiciaries.

شكر وتقدير

يسترشد معهد الويبو القضائي في عمله بتوجيهات مجلس القضاة الاستشاري للويبو الذي يضمّ الأعضاء التاليين : أنابيل بينيت، قاضية سابقة بمحكمة أستراليا الفدرالية، سيدني، أستراليا (الرئيسة)؛ كولين بيرس، قاضٍ بالمحكمة العليا في إنجلترا وويلز، لندن، المملكة المتحدة؛ سعاد الفرحاوي، قاضية ومستشارة بمحكمة النقض، الرباط، المغرب؛ كلاوس جرابينسكي، قاضٍ بمحكمة العدل الفيدرالية، كارلسروه، ألمانيا؛ لي جيان، نائب رئيس القضاة في شعبة حقوق الملكية الفكرية، محكمة الشعب العليا في الصين، بيجين، الصين؛ تاتي ماكغوكا، قاضٍ بمحكمة الاستئناف العليا، بلومفونتين، جنوب أفريقيا؛ ماكس لامبرت انديما إيلونغوي، رئيس المحكمة الابتدائية، ياوندي إيكونو، الكاميرون؛ لودميلا نوفوسيلوفا، رئيسة محكمة الملكية الفكرية، موسكو، الاتحاد الروسي؛ كاثلين. إم. أومالي قاضية دائرة، محكمة الاستئناف الاتحادية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية؛ شيتارا رويشي رئيس قضاة سابق بالمحكمة العليا للملكية الفكرية، طوكيو، اليابان؛ مايتري سوتاباكول، رئيس محكمة الاستئناف في القضايا المتخصصة، بانكوك، تايلند؛ ريكاردو غييرمو فيناتا مدينا، قاضٍ بالدائرة الثالثة للقانون الدستوري والاجتماعي، محكمة العدل العليا، ليما، بيرو.

منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2020

تعزيز الحوار بين الأجهزة القضائية عبر الحدود الوطنية

يسعى *منتدى الويبو السنوي لقضاة الملكية الفكرية* إلى أن يكون منبرا للقضاة من جميع أنحاء العالم يتبادلون فيه خبراتهم بشأن تحديات الملكية الفكرية الأكثر إلحاحاً، التي يطرحها تسارع الابتكار وتزايد استخدام الملكية الفكرية عبر الحدود الوطنية.

وعُقدت دورة المنتدى لعام 2020 بشكل افتراضي في الفترة من 18 إلى 20 نوفمبر 2020.

وفي هذا العام، سجل 407 مشاركين من 89 محكمة وطنية وإقليمية لحضور المنتدى، وبلغ متوسط عدد الحضور في كل يوم من الأيام الثلاثة للبرنامج بين 230 و260 مشاركاً.

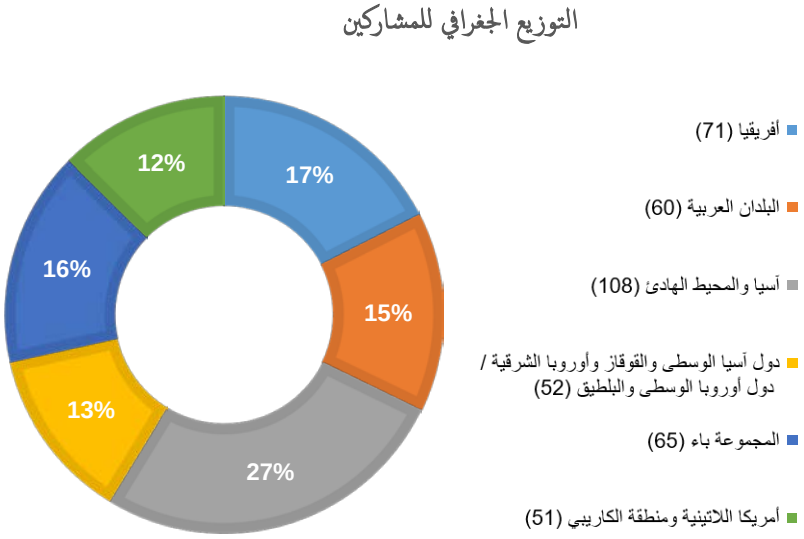

وشارك سبعة وعشرون قاضياً من 22 بلداً وولاية قضائية إقليمية واحدة بصفة موجهين للنقاش ومتحدثين ومتحدثين رئيسيين.

وقد صُمم شكل البرنامج من أجل تعظيم تبادل وجهات النظر بين الولايات القضائية الممثلة في كل مجموعة، وتعزيز الحوار بين جميع المشاركين. وفي ضوء الشكل الافتراضي الذي اقتضته الظروف العالمية التي فرضتها جائحة كوفيد -19، سعى المنتدى إلى توفير سبل بديلة لإجراء مناقشات غير رسمية، بما في ذلك من خلال تنظيم جلسات "تأمل" في بداية اليومين الثاني والثالث. وفي تلك الجلسات، انخرط موجهو النقاش في كل مجموعة من مجموعات اليوم السابق في محادثة غير رسمية مع أحد المتحدثين الرئيسيين، وذلك بهدف التفكير في تلك المناقشات وتوليفها. وطيلة برنامج المنتدى، استخدم المشاركون وظيفة "الدردشة" في المنصة الافتراضية على نطاق واسع لغرض المشاركة عن طريق طرح أسئلة وإبداء تعليقات وتبادل وجهات نظرهم.

وبغية تشجيع النقاش الحر، جرى تطبيق "قاعدة دار تشاتام". وبناءً على ذلك، لا ينبغي الكشف، في التقارير الخاصة بالمناقشات، عن هوية المتحدثين والمشاركين وانتمائهم. وقدم المتحدثون مداخلات بصفتهم الشخصية، وأعربوا عن آرائهم ووجهات نظرهم التي لم تكن بالضرورة آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء فيها.

وأعرب القضاة المشاركون عن تقديرهم لما أتاحه المنتدى من اطلاع واسع على الولايات القضائية الأخرى، وتبادل غني مع نظرائهم من السلك القضائي من شتى أنحاء العالم، وحيال روح الزمالة التي عزّزها المنتدى لدى مجتمع قضاة الملكية الفكرية.

وعُقد المنتدى بست لغات (الإنكليزية والعربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية) مع توفير الترجمة الفورية.

ويمكن الاطلاع على البرنامج والمواد الأخرى في الصفحة الإلكترونية للمنتدى على الرابط التالي: https://www.wipo.int/meetings/ar/2020/judgesforum2020.html.

التقرير الموجز

ينقل الموجز التالي المناقشات التي جرت خلال المنتدى ولا يعرب عن رأي أي فرد من الأفراد المشاركين أو الويبو. ونظراً إلى أن المناقشات اقتصرت على جوانب معيّنة لعدد صغير من القضايا النموذجية، فإن هذا الموجز لا يمثّل حالة القانون في أيٍ من الولايات القضائية.

المدير العام للويبو يفتتح المنتدى

افتتح السيد دارين تانغ، المدير العام للويبو، *منتدى الويبو لقضاة الملكية الفكرية لعام 2020*، وأعرب عن تشرف الويبو بالترحيب بالعدد الكبير من القضاة المشاركين من شتى أنحاء العالم خلال الأوقات العصيبة التي تفرضها الجائحة.

وأبدى المدير العام بعض الملاحظات بشأن رؤيته فيما يخص الويبو وعملها، وبشأن المنتدى بوصفه جزءاً من تلك الرؤية. وعلى المستوى العام، سلّط المدير العام الضوء على الثغرة الموجودة في فهم العلاقة بين الأصول غير الملموسة والاقتصاد، والتي لها آثار كبيرة على استخدام الملكية الفكرية، بما في ذلك تسويقها وتمويلها وتحويلها إلى خدمات منتِجة، وفي نهاية المطاف على الطريقة التي تولد بها الاقتصادات فرص العمل والقيمة للمواطنين. وأشار المدير العام أيضاً إلى نقص الوعي بالملكية الفكرية والقيمة التي يمكن أن تجلبها إلى البلدان. وقال إنه يرى أن المشاركة مع أصحاب المصلحة من شركاء الويبو، بما في ذلك الأجهزة القضائية، عنصر مهم في التصدي لتلك التحديات.

وانتقالًا إلى أهمية المنتدى في هذا السياق، ذكّر المدير العام بأن المنتدى هو المحادثة الأولى في الويبو التي تجري مع الأجهزة القضائية وبشأنها، وأن المنتدى قد استُحدث استجابة لطلب القضاة الوطنيين والإقليميين. ولاحظ أن الاجتماع يهدف إلى الاستجابة إلى مشهد الابتكار سريع التطور وتزايد استخدام الملكية الفكرية عبر الحدود الوطنية، وذلك بالاستفادة من قوة الويبو باعتبارها جمة جامعة محايدة من أجل تمكين المناقشات بين مختلف الولايات القضائية بشأن المسائل القانونية المشتركة ذات الأهمية. وقال إن المنتدى، خلال دوراته الثلاث، أتاح للقضاة من جميع أنحاء العالم حيزاً فريداً لبناء مجتمع عالمي من النظراء والانخراط فيه. ولدى التأكيد أن النهج القضائي النهائي حيال أي مسألة تتعلق بالملكية الفكرية سيتوقف على السياق القانوني والاجتماعي والاقتصادي المتميز في كل بلد، أعرب المدير العام عن أمله في أن يساهم الحوار القضائي المفتوح الذي يتيحه المنتدى في دعم القضاة في معالجة القضايا المعقدة الناشئة في مجال الفصل في قضايا الملكية الفكرية.

وذكر المدير العام بعض التطورات الرئيسية الأخرى في العمل الذي تضطلع به المنظمة مع الأجهزة القضائية والذي يهدف أيضاً إلى دعم تبادل الأفكار والنُهج القضائية. وعلى وجه الخصوص، سلّط الضوء على إطلاق قاعدة بيانات ويبو لكس-الأحكام القضائية في الآونة الأخيرة، وهي قاعدة بيانات جديدة تتيح النفاذ المجاني إلى القرارات القضائية الرائدة ذات الصلة بالملكية الفكرية من جميع أنحاء العالم. وأشار أيضاً إلى تعاون المنظمة المستمر مع المحاكم في عدد من البلدان بشأن مشاريع طويلة الأجل، بما في ذلك من أجل إعداد كتب مرجعية إقليمية في مجال الملكية الفكرية وإعداد أدلة لإدارة القضايا القضائية، وإدراج الملكية الفكرية في المناهج الدراسية العادية التي تقدمها الأكاديميات القضائية الوطنية. وأوضح أن تلك المشاريع تهدف

إلى إنشاء أدوات مرجعية مستدامة لمساعدة المحاكم في الإدارة القضائية للملكية الفكرية، وفي جعل الفصل في قضايا الملكية الفكرية أكثر اتساقاً وفعالية ويسراً.

وفي الختام، أكّد المدير العام امتنان الويبو لأعضاء فريق القضاة الاستشاري للويبو على توجيههم عمل المنظمة مع الأجهزة القضائية، وشكر جميع المتحدثين والمشاركين على قيامهم، من خلال المنتدى، بإرساء منبر فريد للحوار القضائي عبر الوطني.

الجلسة 1 - تقييم أهلية الحصول على الحماية بموجب براءات في قطاع المستحضرات الصيدلانية

عند تقديم موضوع الجلسة، لوحظ أن أهمية قضايا البراءات الخاصة بقطاع المستحضرات الصيدلانية متزايدة باستمرار، إذ أن جائحة كوفيد-19 الحالية تسلّط الضوء بشكل خاص على الدور المهم الذي تؤديه البراءات في قضايا الصحة العالمية. وقد كان السؤال الأساسي الذي يُطرح فيما يتعلق بأهلية الحصول على براءات- ما هو نوع الابتكار الذي يحق له الحصول على حماية بموجب براءة؟ - موضع نقاش متزايد. وغطت هذه الجلسة وقسم "الآراء" المصاحب لها مجموعة من القضايا تحت عنوان أهلية الحصول على حماية بموجب براءة، بما في ذلك توصيف الموضوع المؤهل للحماية بموجب براءة في حالة وجود أشكال أو جرعات جديدة للمواد المعروفة، وأهلية حماية طرق العلاج الطبي بموجب براءات، والطريقة التي تراعي بها مختلف الولايات القضائية اعتبارات المصلحة العامة.

وتمثل سؤال من الأسئلة المتعلقة بأهلية الحصول على حماية بموجب براءة في مجال المستحضرات الصيدلانية، في الظروف التي يمكن أن يشكل فيها الابتكار اللاحق موضوعاً مؤهلاً للحماية بموجب براءة. وعُرضت أمثلة على ولاية قضائية تُستبعد فيها المطالبات التي تغطي أشكالاً جديدة من المواد

الأحكام القضائية المرجعية

- محكمة الاستئناف الفيدرالية، كندا [2020]: شركة *Hospira Healthcare* ضدّ *Kennedy Trust for Rheumatology Research*، القضية رقم 30 FCA 2020
- المحكمة العليا في الهند [2013]: شركة *Novartis AG* ضدّ *Union of India and Ors.*، 1 SCC 6 (2013)
- محكمة دلهي العليا، الهند [2015]: شركة Merck Sharp and Dohme and Anr. ضدّ شركة *Glenmark* المحدودة *للمستحضرات الصيدلانية*، القضية رقم 586/2013
- محكمة دلهي العليا، الهند [2020]: شركة *Astrazeneca AB & Anr* ضدّ شركة *Intas* المحدودة للمستحضرات الصيدلانية، رقم القضية: CS(COMM) 410/2020
- محكمة ميلانو، إيطاليا [2019]: شركة *Actavis Group PTC EHF* ضدّ مجموعة *Astra Zeneca* للمستحضرات الصيدلانية، الحكم رقم: 7427/2019
- محكمة ميلانو، إيطاليا [2020]: شركتي *Innovate Italia* و*Epitech* ضدّ مختبرات *Pharmasuisse*
- غرفة القانون الدستوري والاجتماعي للمحكمة العليا، بيرو [2014]: شركة *F. Hoffmann La Roche AG* ضدّ *المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية (INDECOPI)*، قضية النقض رقم 1112-2012
- محكمة العدل لجماعة الأنديز [2013]: القضية رقم 33-IP-2013، الجريدة الرسمية لاتفاق قرطاجنة رقم 2209، 14.68

المعروفة من موضوع الحماية بموجب براءة ما لم تُستوفى معايير معيّنة يحددها القانون. وألقت المناقشة الضوء على كيفية تفسير وتطبيق ذلك الاختبار القانوني - وخاصة معنى "الفعالية" في سياق الأشكال الجديدة للمواد المعروفة – وأسفرت عن نتائج مختلفة فيما يتعلق بصحة البراءات اعتمادًا على السيناريو المحدّد . وكمثال على ذلك، قُدّم وصف للمنطق الذي اتبعته المحكمة في تقييم ما إذا كانت الخصائص المفيدة الإضافية للشكل الجديد تفي بمتطلبات الفعالية. وكشفت المناقشات حول هذا الموضوع أنه يمكن، في الولايات القضائية الأخرى، إجراء تحليلات مماثلة في تقييم المعايير المختلفة لأهلية الحصول على حماية بموجب براءة، والتي قد تشمل النظر في مسألة العتبة إضافة إلى النظر في متطلبات الخطوة الابتكارية.

وناقشت المجموعة أيضاً الطرق الجديدة للعلاج الطبي. وقدمت قضايا بعض الولايات القضائية التي تُستبعد فيها مثل هذه الطرق من موضوع الحماية بموجب براءة، نظرة ثاقبة حول كيفية تحديد المحاكم للمطالبات التي تقع ضمن نطاق الاستبعاد. وشملت العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت المطالبة تشكل طريقة للعلاج الطبي، عناصر يمكن اعتبار أنها تمس بمهارة الأخصّائي في الطب الذي يقدم العلاج. وفي إحدى القضايا، كان هناك تمييز حسب ما إذا كانت البراءة تتعلق بمطالبة خاصة بمواد مقدّمة لجرعة محددة أو لمجموعة من الجرعات. وفحصت قضية أخرى في مطالبة خاصة بمجموعة من العناصر المعروفة (ما يسمى بالعلاج المركب)، ونظرت في الظروف التي تعتبر تلك المطالبة في ظلها تركيبة صيدلانية مؤهلة للحماية بموجب براءة، بدلاً من طريقة للعلاج الطبي. ووُسّع نطاق مناقشة هذه القضايا من خلال وجهات نظر الولايات القضائية التي صممت أطراً مختلفة لمعالجة أهلية الحصول على حماية بموجب براءة لتلك المطالبات. وعلى سبيل المثال، لوحظ أنه في أوروبا، عادة ما يُستخدم نموذج مطالبة مثل "المركب X أو التركيب Y لمعالجة المرض Z" للمطالبة بمنتج محدود الغرض.

وفي قضايا أخرى، فُحصت أهلية الحصول على الحماية بموجب براءة مقابل متطلبات الجدة والخطوة الابتكارية. وعلى سبيل المثال، في دعوى بطلان رفعها مُصنّع عام بخصوص براءة طبية ثانية، نظرت المحكمة فيما إذا كان استخدام المنتج المشمول ببراءة، من طرف الشركة المصنّعة الأصلية في التجارب السريرية، يشكل إفصاحاً مدمّراً للجدة، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل وجود اتفاقات السرية. وفي القضية نفسها، قُدّم وصف للخطوات التي اتبعتها المحكمة في تقييم مدى وضوح البراءة. وفي إجراء منفصل يتعلق بالجدة، قُدّم شرح للنهج الذي اتبعته المحكمة في تقييم ما إذا كان شكل المادة التي تغطيها البراءة (الشكل الدقيق للمكون النشط) قد كُشف عنه من خلال براءات سابقة (نفس المكون في الشكل المتبلور). وفي هذا السياق، نُظر في خطر التعدي على البراءات السابقة باستخدام مكافئات. وأخيراً، تطرقت المجموعة أيضاً إلى نطاق المطالبات وقضايا الكشف في براءات المستحضرات الصيدلانية، على سبيل المثال حيث تغطي براءات متعددة نفس الجزيء الأساسي.

وأقرت المناقشة أيضاً بالاختلافات بين الأنظمة الوطنية حول ما إذا كانت المحاكم مخولة بمراعاة اعتبارات المصلحة العامة وإلى أي مدى. وسلّطت التعليقات التي ساهم بها المشاركون الضوء على عدم مقبولية السياسة العامة كاعتبار للقضاة في بعض الولايات القضائية. وبالتالي، في حين أن مفهوم السلطة التقديرية موجود في بعض الأنظمة، توجد مجموعة متنوعة من الصياغات التشريعية في ولايات قضائية أخرى، من قبيل التي تنص على عوامل متعددة يجب أخذها في الاعتبار. ويمكن أيضاً إثارة قضايا السياسة العامة في بعض الولايات القضائية لاستبعاد الاختراعات التي تتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة من أهلية الحصول على حماية بموجب براءة. وعلاوة على ذلك، عند مناقشة أهمية اعتبارات المصلحة العامة، لاحظ

بعض المعلّقين أنه في بعض الحالات، قد تنظر المحاكم في قضايا المصلحة العامة في مرحلة إنفاذ البراءات، ولا سيما عند تقرير ما إذا كان ينبغي إصدار أمر زجري.

وأثيرت أيضاً مسألة النظر في التراخيص الإجبارية كأداة متاحة للتعامل مع الظروف الاستثنائية. ومع ذلك، لوحظ أنه في حين قد يكون هناك نص قانوني لمثل هذه التراخيص، فإن الأسس التي يمكن منح التراخيص الإجبارية على أساسها تظل محدودة عموماً. وأشار البعض إلى أن عدم تقديم طلبات كثيرة للحصول على تراخيص إجبارية قد يعود لذلك السبب. وتم الإقرار بأن إصدار التراخيص الإجبارية قد لا يكون قراراً سهلاً بالنسبة للمحاكم، وذلك بسبب العوامل المتضاربة التي يجب مراعاتها، بما في ذلك الاحتياجات الطبية العالمية والمحلية وأثرها على الابتكار.

وأخيراً، اعتبر بعض القضاة أنه في الحالات التي لا يوفر فيها القانون الحالي أساساً كافياً للتوصل إلى قرار قضائي، على سبيل المثال، في القضايا المذكورة أعلاه ، سيكون من الأنسب إحالة القضية إلى مدولات تشريعية محتملة.

الجلسة 2 - استثناءات وتقييدات حق المؤلف في سياق تكنولوجيا المعلومات والمنتجات الرقمية

استكشفت هذه الجلسة وقسم "الآراء" المصاحب لها القضايا الأخيرة المتعلقة بحق المؤلف في البيئة الرقمية، مع التركيز بشكل خاص على تطبيق استثناءات وتقييدات حق المؤلف على المجالات التكنولوجية الجديدة التي يعمل فيها حق المؤلف. وإدراكاً للأهمية البالغة لحماية مصالح مبدعي المواد المحمية بحق المؤلف ومستخدميها، تساءلت الجلسة عن كيفية تعامل المحاكم مع القضايا الناشئة عن إنشاء حق المؤلف عبر الإنترنت واستغلاله. كما سمحت المناقشات التي تلت ذلك بتفكير أوسع حول كيفية تطبيق الأدوات الحالية المتاحة للقضاة لمواجهة التحديات الناشئة على أتم وجه.

الأحكام القضائية المرجعية

- محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي [2019]: *رابطة الناشرين الهولنديين ورابطة الناشرين العاميين ضدّ Tom Kabinet Internet BV وآخرون*، القضية رقم C-263/18
- محكمة النقض، المغرب [2019]: القضية رقم 1649-3-1- 2019
- محكمة الاستئناف العليا، جنوب أفريقيا [2019]: الموقع الإلكتروني *Tellytrack* ضدّ شركة *Marshalls World Sport* المحدودة وآخرون [2019]، القضية رقم: ZASCA 153
- المحكمة العليا في تايلند [2019]: InfoQuest ضدّ Bisnews AFE (Thailand) Co. Ltd، القضية رقم 2561/8313

وأشارت السيناريوهات الواقعية التي أثيرت في القضايا المعروضة خلال الجلسة إلى المسائل الأساسية المتعلقة بحق المؤلف مثل معايير حماية حق المؤلف، وسلّطت الضوء على التمييز الصعب أحياناً بين المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف وغير القابلة للحماية في بيئة الإنترنت. في إحدى القضايا، تم فحص مدى استفادة النصوص الإخبارية وملخصات الأخبار والمعلومات ذات الصلة (مثل المقابلات وتحليلات الأخبار) من حماية حق المؤلف، في سياق خاص بالنشر الرقمي للأخبار في سوق تتميز بمنافسة شديدة بين مقدمي الخدمات. وعُرضت العوامل التي تراعيها محاكم تلك الولاية القضائية في تقييم كل عنصر من عناصر المنتجات الإخبارية، بما في ذلك الفروق بين محتوى الأخبار وشكلها، وتقييم الأصالة والعمل والمهارات فيما يتعلق بالمنتجات الإخبارية.

كان مجال النقاش الآخر هو تطبيق مبدأ الاستنفاد في البيئة الرقمية. وأقر المتحدثون بسهولة النشر الرقمي للمصنفات المحمية بموجب حق المؤلف، بما في ذلك الحجم الكبير والتكلفة المنخفضة وعدم تدهور المصنفات. وشارك المتحدثون أحدث الإرشادات القضائية في قضية تتعلق بسوق الكتب الإلكترونية المستعملة. واستكشف الحكم نهج تلك الولاية القضائية في تفسير التشريع الساري الذي يحكم استنفاد حق التوزيع الحصري لصاحب حق المؤلف في ضوء معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف. وتضمنت الأسئلة المطروحة ما إذا كان حق التوزيع يشمل المصنفات غير الملموسة، وما إذا كان بيع كتاب إلكتروني يدخل في نطاق حق التوزيع. وربطت الأسئلة التي أثيرت خلال الجلسة هذه القضية بمسألة الاستنفاد فيما يتعلق بأنواع أخرى من المصنفات، مثل برمجيات الحاسوب. وأُشير إلى أنه في ولاية قضائية أخرى، وُسعت مبدأ البيع الأول ليشمل كلا من المصنفات الملموسة وغير الملموسة. وبالنظر إلى المستقبل، أقرت المناقشة بأن مسألة الاستنفاد الرقمي، والظروف التي قد تكون متاحة في ظلها، قد تسترعي اهتمام صانعي السياسات في المستقبل للنظر إليها بتعمق. واقترح بعض القضاة أنه يمكن تكييف التدابير التقنية المتطورة لمواجهة بعض التحديات التي يفرضها تنظيم نشر النسخ غير الملموسة من المصنفات، من أجل السماح بحماية مصالح أصحاب حق المؤلف والاستخدام المثمر للمصنفات.

وتطرقت القضايا أيضاً إلى مناهج تحديد ملكية حق المؤلف بين أصحاب العمل والموظفين، والعوامل ذات الصلة في تحديد حدوث تعدٍّ. وفي قضية تتعلق بنشر مقطوعة موسيقية عبر الإنترنت، حيث منح مؤلف الأغنية ترخيصاً، نظرت المحكمة في نطاق اتفاقية الترخيص لتقييم إلى أي مدى يشكل النشر فعل تعدٍّ. وفي القضية المتعلقة بالأخبار والمعلومات، أُخذت ممارسات الأطراف فيما يتعلق بالتراخيص في الاعتبار وكذلك الطبيعة التجارية لأنشطة التعدي على حق المؤلف.

أخيرًا ، أوضحت قضية حديثة تتعلق بعرض غير مرخص لمقاطع فيديو لحدث رياضي التمييز المحدد في ولاية قضائية بين الأعمال الإذاعية والسينمائية، ومختلف آليات حماية حق المؤلف التي تنطبق على كل منها. وفي تلك القضية، كانت المسألة المتنازع عليها هي التثبيت، وهو عنصر ضروري للمصنف ليكون عملاً سينمائياً. وفحص الحكم قابلية تطبيق مفهوم التثبيت والحقائق الفنية لتحديد ما إذا كان العرض شبه المتزامن للقطات، التي أضيفت إليها التسجيلات الصوتية والتحسينات الرسومية مع بضع ثوانٍ فقط من التأخير، سيُعتبر شكل مادي أو "ثابت". وأُشير إلى أنه في إطار هذا النهج القضائي، تركت المصطلحات العامة التي استخدمها المشرّع مجالاً كافياً لتشمل التطورات التكنولوجية المستقبلية.

وخلال المناقشات، أقر المتحدثون والمشاركون بالتغييرات المهمة التي طرأت في مجال حق المؤلف، بما في ذلك عدم وضوح التمييز بين المصنّفات الملموسة وغير الملموسة، ودور الجهات الجديدة والمؤثرة الفاعلة على الإنترنت. ومع ذلك، فقد سلطت المحادثة الضوء أيضاً على الطرق التي قامت بها المناهج القضائية بالفعل بتكييف مفاهيم حق المؤلف، ضمن الأطر القانونية القائمة، لمعالجة طبيعة استغلال حق المؤلف عبر الإنترنت. ومن الأمثلة على ذلك تطور الأوامر الزجرية للتعامل بشكل أفضل مع أفعال التعدّي عبر الإنترنت والعابرة للحدود الإقليمية والتي يمكنها التحايل بسهولة على حظر النفاذ، بالإضافة إلى التطورات الحالية في مجال الوصلات الإلكترونية التشعبية. واقتُرح أن يستمر القضاة في تجديد وتكييف طائفة الأدوات القانونية الحالية، مع مراعاة "الأمر الواقع" لتلبية احتياجات الفصل في قضايا الملكية الفكرية في المستقبل.

الجلسة 3 - تأثير التكنولوجيا في إدارة القضايا القضائية

ركزت هذه الجلسة وقسم "الآراء" المصاحب لها على الطرق التي أثرت بها التكنولوجيا على إدارة المحاكم لقضايا الملكية الفكرية، لا سيما في سياق الوباء العالمي. وقدم المتحدثون لمحة عامة عن أحدث التطورات في محاكمهم وتبادلوا تجاربهم الخاصة لتحديد مزايا هذه التغييرات وعيوبها. وعُرضت دراسة حديثة لتجارب المحامين في جلسات الاستماع عبر الإنترنت، لتوسيع نطاق المناقشة حول الآثار المترتبة على تلك التطورات.

وركّزت المجموعة على ثلاثة تطورات رئيسية في مجال التكنولوجيا: استخدام جلسات الاستماع الافتراضية لتحل محل جلسات الاستماع الشخصية أثناء الوباء، بما في ذلك في إجراءات من قبيل استجواب الخبراء؛ والانتقال إلى استخدام الإيداعات الإلكترونية وقواعد البيانات الحالية أو تعزيز تلك القائمة؛ واستخدام التكنولوجيات الجديدة مثل سلسلة الكتل ومنصات التقاضي المتكاملة على الأجهزة المحمولة، لدعم إدارة القضايا القضائية في بيئة الإنترنت.

وحول موضوع جلسات الاستماع عبر الإنترنت، تبادل المتحدثون وجهات نظرهم حول التحديات العملية والقانونية الناشئة عن نقل الإجراءات الشخصية إلى الفضاء الافتراضي. ولاحظ المتحدثون العديد من الصعوبات، مثل تنظيم نفاذ الجمهور أو الأطراف المهتمة (عند السماح بذلك) والحفاظ على سرية هويتهم؛ وحماية السرية المطلوبة في بعض القضايا، كما هو الحال في منازعات التراخيص العادلة والمعقولة وغير التمييزية (FRAND) أو القضايا التي تنطوي على أسرار تجارية؛ والسماح باتصال مميّز بين المحامي والعميل أثناء جلسة الاستماع؛ والمشاكل الفنية التي يمكن أن تنشأ مع استخدام منصات الإنترنت. وأشار أحد المتحدثين إلى أن فقدان قدرة المحكمة على إدراك التفاعل والتواصل غير الشفهي من الشهود والمحامين والخبراء وفيما بينهم يشكل أحد المثالب الرئيسية فيما يتعلق بالأنساق الافتراضية. وقد عُرضت أيضاً الاختلافات القائمة بين النُهج التي تتبعها المحاكم لمعالجة تلك العيوب.

ومع ذلك، أكّدت المجموعة أن جلسات الاستماع عبر الإنترنت لها أيضاً فوائد واضحة، من بينها خفض تكاليف التقاضي من خلال إلغاء نفقات سفر الخبراء والمحامين، وتقليص مدة المحاكمة، كما تقدم مزايا عملية للأطراف في جميع أنحاء العالم من بينها القدرة على الاتصال عن بعد ومتابعة جلسات الاستماع. وشارك المتحدثون بعض الحلول للمهام المادية التقليدية، مثل الفحص الافتراضي لأدلة المنتجات أو التصاميم، بما في ذلك استخدام الصور في وثائق المحكمة واستخدام الكاميرات أثناء جلسات الاستماع التي تركز على جميع زوايا المنتجات.

وتبادلت المجموعة مختلف التطورات في توفير أنظمة إدارة القضايا عبر الإنترنت، بما في ذلك إتاحة منصات للتقاضي المتكاملة والخاصة بالهواتف المحمولة، وإيداع الأطراف وثائقهم إلكترونياً (وفي بعض البلدان، تسليم المحكمة وثائق إلكترونية إلى الأطراف)، وإتاحة قواعد البيانات المفتوحة لسجلات المحكمة. وشارك المتحدثون النُهج المتبعة لحماية أمن وسرية الوثائق المودعة إلكترونياً، ولاحظوا أيضاً بعض الفوائد الكبيرة لهذه المبادرات لتحسين إدارة الشؤون القضائية بشكل عام، مثل النفاذ السريع والسهل إلى ملفات المحكمة.

وفيما يتعلق بتصور أصحاب المصلحة المعنيين لجلسات الاستماع عبر الإنترنت، عُرضت دراسة استقصائية حديثة لتجارب المحامين أجريت في إحدى الولايات القضائية. وقد سلّطت الدراسة الضوء على بعض المزايا التي لاحظها المحامون، من

قبيل انخفاض التكاليف وسرعة جلسات الاستماع، بل وأيضاً على التحديات العملية، والأهم من ذلك، التصورات السلبية للتأثيرات على مستوى الثقة في النظام القضائي، والنفاذ العام، و الحق في محاكمة عادلة وشرعية للعملية القضائية المتصورة. و وأشارت الدراسة أيضاً إلى أهمية التفاعل المادي والبشري بين المحكمة والأطراف والمحامين، وحقيقة أن الأنساق الافتراضية غير قادرة على السماح بالمناقشات المباشرة والمفاوضات غير الرسمية. واتفق المشاركون في الجلسة على أن كفاءة وملاءمة جلسات الاستماع الافتراضية يجب أن تكون متوازنة مع قيم أخرى، مثل الشفافية والسرية والثقة في النظام القضائي. واقترح المشاركون أن الدراسات وعمليات التقييم المستقبلية ضرورية لفهم مزايا وعيوب وتأثيرات كل نسق فهماً أفضل، ولاتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالتطورات التكنولوجية التي يمكن استخدامها لتعزيز إدارة القضايا القضائية الخاصة بمنازعات الملكية الفكرية.

واستشرافاً للمستقبل، نظرت المجموعة في إمكانية أن تظل بعض الاستخدامات التكنولوجية في إدارة القضايا، التي تم إطلاقها أو تحسينها أثناء الوباء، في خدمة المحاكم في المستقبل. وقد أثيرت احتمالات الاستفادة من المزايا المثبتة لزيادة استخدام المحاكم للتكنولوجيا، مع الحفاظ على القيمة التي لا يمكن تعويضها للحضور الشخصي. وعلى سبيل المثال، تم اقتُرح أن وضع نظام مختلط لجلسات الاستماع يمكن أن يوازن بين فائدة استخدام الأنساق الإلكترونية في الحالات التي تكون فيها أكثر فاعلية، كما هو الحال في جلسات الاستماع الإدارية والإجراءات التمهيدية، مع الحفاظ على جلسات الاستماع الشخصية للمنازعات الأكبر والأكثر تعقيداً.

الجلسة 4 - العلامات التجارية غير التقليدية

استكشفت هذه الجلسة كيفية تعامل مكاتب الملكية الفكرية والمحاكم مع الأسئلة المثيرة للاهتمام التي تنشأ عند اتخاذ قرار بشأن منح تسجيل علامات تجارية غير تقليدية أو رفضها. وباستخدام أمثلة من القضايا القضائية والإدارية، شارك أعضاء المجموعة نُهجاً من ولايتهم القضائية للنظر في العلامات غير التقليدية، مثل العلامات ثلاثية الأبعاد وعلامات اللمس، فيما يتعلق بالمتطلبات القانونية للتمييز وحظر النتيجة الفنية. وناقش المتحدثون أيضاً تقييم الأدلة في مثل هذه القضايا، والاعتبار الخاص لمبادئ المنافسة التي قد تنشأ في سياق العلامات ثلاثية الأبعاد. وتوسّع نطاق مناقشة هذه المسائل خلال قسم "الآراء"، والذي سلّط الضوء أيضاً على أوجه التقارب في القضايا والأسئلة التي تواجهها الولايات القضائية الممثلة.

وأشارت المناقشة إلى التحديات التي تواجه إنشاء تمييز مكتسب للعلامات غير التقليدية بالرجوع إلى قضايا بشأن علامات تتكون من شكل المنتج نفسه، مثل قطع الشوكولاتة وأحذية القبقاب والحبوب الطبية في ولايات قضائية مختلفة. وقد أُشير إلى أن العلامات التجارية غير التقليدية، والعلامات ثلاثية الأبعاد على وجه الخصوص، لا تعتبر في الغالب قادرة على التميز المتأصل. لذلك، فإن السؤال الرئيسي الذي نشأ فيما يتعلق بالعلامات التجارية غير التقليدية يتعلق بالتميز المكتسب للعلامة. وعلى سبيل المثال، في بعض الولايات القضائية، قُيّمت علامة الشكل بالرجوع إلى الانحراف الكبير للشكل عن معايير وعادات القطاع المعني، وعن طريق تطبيق اختبار الاعتماد، الذي يتطلب أن تثق نسبة كبيرة من المستهلكين المعنيين بالعلامة كمؤشر مصدر. وفي إحدى الولايات القضائية، أكدت المحكمة على أن مسألة التميز المكتسب هي مسألة وقائعية وينبغي معالجتها دون أي استبعاد أو تصنيف مسبق. وفي ولاية قضائية أخرى نظرت المحكمة الإقليمية، من خلال تقييم ميزة علامة اللمس في قوام زجاجة، إلى أي مدى كان القوام شائعاً وضرورياً لتلك الفئة من السلع.

وأوضحت المناقشة أن الأدلة تؤدي دوراً حاسماً في تحديد ما إذا كانت العلامة التجارية غير التقليدية مؤهلة للتسجيل، وأن إثبات التميز المكتسب للعلامات التجارية غير التقليدية قد يكون عبئاً ثقيلًا. وناقش المتحدثون أيضاً استخدام أنواع مختلفة من الأدلة لإثبات التميّز المكتسب للشكل كمُعرّف واضح للعلامة التجارية. واعتُبر الدليل المباشر على تصور المستهلك، مثل

الأحكام القضائية المرجعية

- محكمة أسونسيون المدنية والتجارية، الغرفة رقم 12، باراغواي [قضية معلّقة]: شركة Ferrari SPA وشركة Cross Inc. ضدّ شركة Minerias Orienpar SA، الأمر التمهيدي رقم 1836 الصادر في 23 ديسمبر 2015
- محكمة الاستئناف، سنغافورة [2017]: شركة *Société des Produits Nestlé SA* وآخرون ضدّ شركة *Petra Foods Ltd* وآخرون، القضية رقم [2017] 35 SLR 1
- محكمة الاستئناف العليا، جنوب إفريقيا [2002]: شركة *Beecham Group PLC* وآخرون ضدّ شركة *Triomed (Pty) Ltd*، القضية [2002] 4 All SA 193 (SCA)
- حكمة الاستئناف العليا، جنوب إفريقيا [2014]: شركة *Société des Produits Nestlé* SA ضدّ *International Foodstuffs*، القضية رقم 100/14 [2014] ZASCA 187
- المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية [2020]: شركة *Apple* ضدّ شركة *COVIFED* المحدودة، الحكم رقم 0876/OAPI/DG/DGA/DAJ/SCG

استطلاعات السوق لإثبات التميز، كدليل محتمل مقنع. ومع ذلك، فقد قيل إن المحاكم قد لا تزال تتجاهل مثل هذه الأدلة عندما تعتبر أن الدراسة الاستقصائية لم تطرح الأسئلة الصحيحة على المستهلكين. وأُكد المتحدثون على أهمية جودة الأدلة، وقيمتها الموضوعية ودقتها في سياق استطلاعات السوق، مع الإشارة إلى أن الاستطلاعات قد تكون مكلفة بالنسبة للطرف الذي يحاول إثبات التميز المكتسب. وذُكرت أنواع أخرى من الأدلة لإثبات التميز المكتسب، مثل المواد الإعلانية وأرقام المبيعات وبيانات ارتياد الموقع الشبكي، ولكن تم الاعتراف بأن مثل هذه الأدلة لن تعتبر أدلة قاطعة لإثبات التميز المكتسب لعلامة غير تقليدية.

وكان النظر في حظر النتائج الفنية في قانون العلامات التجارية أيضاً جانباً مهماً في بعض القضايا التي ناقشتها المجموعة. وناقش المشاركون النهج الذي اتبعته المحاكم في نطاق اختصاصها لتحليل ما إذا كان الشكل أو القوام المعني ضرورياً لتحقيق نتيجة فنية، وبالتالي غير مؤهل لحماية العلامات التجارية. وعلى سبيل المثال، في ولاية قضائية، نظرت المحكمة في الأدلة المتعلقة بما إذا كان الشكل البيضاوي للحبوب الطبية، الذي تمثله علامة الشكل، مهماً لضمان السلامة وسهولة ابتلاع الدواء، لا سيما فيما يتعلق بالأقراص الأكبر حجماً. وفي قضية أخرى، اعتُمد نهج من خطوتين من خلال تحديد السمات الأساسية للشكل أولاً، ومن خلال تحديد ما إذا كانت هذه الميزات الأساسية ضرورية لتحقيق نتيجة فنية، مثل ما إذا كان الشكل ضرورياً لتفادي تفتت قطع الشوكولاتة وتسهيل استهلاكها. وذُكرت اعتبارات أخرى، مثل ما إذا كان حظر النتائج الفنية يتعلق بوظيفة المنتج أو عملية تصنيعه.

وأُشير إلى أن العلامات التجارية غير التقليدية لم ترفع أي دعاوى بشأنها في بعض الولايات القضائية، على الرغم من تطوير الإطار القانوني الخاص بتسجيلها. وفي غضون ذلك، خضع هذا الإطار القانوني لتغييرات حديثة في بعض الولايات القضائية، بما في ذلك إلغاء شرط التسجيل الذي ينص على وجوب أن تكون الإشارات مرئية. وشملت المناقشة أيضاً القضية الأكثر شيوعاً وهي احتمال الخلط بين العلامات التجارية بشكل عام.

وأخيراً، كشفت المناقشة عن العلاقة بين مبادئ المنافسة وحماية العلامات التجارية، لا سيما في سياق العلامات ثلاثية الأبعاد. ونظراً لأن منح الحماية لعلامة ثلاثية الأبعاد يمنع بالضرورة استخدام الأشكال، فمن الضروري وجود مورد محدود نسبياً، والاحتراز والدقة في التحليل القضائي لضمان عدم منح احتكار استخدام الشكل بسهولة. وتمثل العلامات ثلاثية الأبعاد تحدياً خاصاً نظراً لصعوبة وجود التميز المكتسب عند استخدام الأشكال إلى جانب العناصر الأخرى. وكان هناك خطر أنه في بعض الحالات يمكن للمستهلكين بالفعل تحديد المنتج بعناصر أخرى غير الشكل نفسه، مثل العبوة أو العلامة المكونة من كلمة.

عمل الويبو في مجال الإدارة القضائية للملكية الفكرية

قدمت الجلسة لمحة عامة عن جهود الويبو في مجال الإدارة القضائية للملكية الفكرية، وعلى وجه الخصوص، عن طريق نهج المنظمة المعزّز الذي أُطلق في عام 2018 من أجل تلبية الطلب المتزايد على دعم الأجهزة القضائية في مواجهة مسائل الملكية الفكرية المستجدة وذات الطابع التقني المتزايد.

ولوحظ أن هذا العمل يتمحور حول ثلاثة ركائز، وهي تبادل المعلومات، وتعزيز بناء القدرات القضائية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالنظم القضائية والقرارات الصادرة في مجال الملكية الفكرية. وتم تسليط الضوء على المبادئ العامة التي توجه هذا العمل. وعلى وجه الخصوص، ذُكر أن عمل الويبو يكرّم ويخدم التنوع بين الدول الأعضاء في الويبو البالغ عددها 193 دولة، وذلك من حيث تنوع القانون الموضوعي، أو الإجراءات، أو الهياكل القضائية، أو الأولويات والتقاليد الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني. وعلى هذا النحو، تؤكد الويبو على الملكية الوطنية عند تعاملها مع الأجهزة القضائية.

الوطنية، إضافة إلى أنها تتلقى توجيهات عملها من القضاة، وخصوصاً فريق القضاة الاستشاري للويبو، الذي يمثّل أعضاؤه البالغ عددهم 15 عضواً يعمل بصفته الشخصية نطاقاً جغرافياً وتقنياً واسعاً.

وفي إطار الركيزة الأولى الخاصة بتبادل المعلومات، يشكّل منتدى الويبو السنوي لقضاة الملكية الفكرية الحدث الأبرز الذي يعزّز كل عام مجتمعاً عالمياً آخذاً في التوسع لقضاة الملكية الفكرية. وأُعيد التأكيد على أن المنتدى هو، أولاً وقبل كل شيء، منبر للقضاة من أجل المشاركة وإجراء المداولات بحرية بشأن المسائل المشتركة، بهدف فهم ما يحصل في البلدان الأخرى، والأسباب المنطقية الكامنة خلف قرارات معيّنة، ومناقشة الاختلافات في الإجراءات والنُهج القضائية. وذُكر أن القصد من الحوار القضائي لا يكمن في تقديم أي إجابات أو توجيهات، إذ يتوقف ذلك على الظروف الخاصة بكل بلد، بل في تمكين النظراء القضائيين من تقديم الإرشاد وتلقيه.

وإضافة إلى المنتدى، أطلقت الويبو في عام 2020 سلسلة جديدة من ندوات الويبو الإلكترونية للقضاة، بغرض تمكين الحوار القضائي عبر الوطني من الاستمرار على الرغم من القيود الناتجة عن الجائحة العالمية.

وتتناول الركيزة الثانية الخاصة بعمل الويبو مع الأجهزة القضائية أهداف التنمية المستدامة في مجال التدريب القضائي. وعُرضت أربعة عناصر في إطار تلك الركيزة، وهي برنامج الويبو للتعليم القضائي المستمر في مجال الملكية الفكرية، وهو بمثابة وسيلة للتعاون مع الأكاديميات القضائية الوطنية من أجل الحصول على نتائج طويلة الأمد من حيث تكوين الكفاءات على أساس الاحتياجات والملكية الوطنية؛ ودورة الويبو المتقدمة بشأن الفصل في قضايا الملكية الفكرية، التي جمعت عدداً محدوداً من القضاة المحنكين في مجال الملكية الفكرية؛ والدورات التدريبية بشأن المواضيع المتخصصة؛ ودورة التعلم عن بُعد المكرّسة للقضاة التي تتيحها أكاديمية الويبو.

وتتعلق الركيزة الثالثة والأخيرة بالجهود المبذولة لبناء مصادر مرجعية عالمية في مجال الإدارة القضائية للملكية الفكرية. ومؤخراً، في سبتمبر 2020، أثمرت تلك الجهود عن إطلاق قاعدة بيانات ويبو لكس-الأحكام القضائية، وهي قاعدة بيانات تتيح النفاذ الإلكتروني المجاني إلى القرارات القضائية ذات الصلة بالملكية الفكرية من جميع أنحاء العالم. وإضافة إلى ذلك، وبعد نشر المجلد الأول من مجموعة الويبو للأحكام القضائية الرائدة بشأن الملكية الفكرية بالتعاون مع المحكمة الشعبية العليا في الصين في عام 2019، أُفيد بأن هناك مشاريع قيد الإنجاز من أجل توسيع تلك السلسلة فضلاً عن إعداد مجموعة كتب مرجعية إقليمية في مجال الملكية الفكرية وإعداد أدلة لإدارة القضايا القضائية.

الجلسة 5 - المفاضلة بين المحاكم بخصوص منازعات الملكية الفكرية متعددة الاختصاصات: مثال عن المنازعات حسب الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية "FRAND"

بدأت الجلسة بمقدمة عن مشهد التقاضي بشأن البراءات فيما يتعلق بمعايير الصناعة في مجال الاتصالات والبراءات المعيارية الأساسية. وفي تلك الحالات، كثيراً ما تنشأ المنازعات عند تحديد شروط الترخيص العادلة والمعقولة وغير التمييزية. وغالباً ما تظهر كذلك الطبيعة العالمية لسوق الاتصالات في الطبيعة العالمية لتلك المنازعات بشأن البراءات. وبناءً على ذلك، فإن إحدى القضايا المهمة التي تواجهها المحاكم هي التوتر الموجود بين الطبيعة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية من جهة، والشركات العالمية ومعدلات الترخيص العالمية من جهة أخرى.

وجرى تناول أربعة مواضيع في هذه الجلسة، وهي كالآتي:

1. مدى توفر التعويض العالمي فيما يخص المنازعات حسب الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية؛
2. ودور المحاكم في تعزيز التسوية؛
3. والعلاقة بين الإجراءات الموازية في بلدان مختلفة والأوامر الزاجرة عن رفع الدعاوى؛
4. والعوامل التي ترشد خيارات الأطراف بشأن الولايات القضائية، بما في ذلك الآليات المحدّدة التي تضعها المحاكم الوطنية المختلفة من أجل تلبية احتياجات تسوية المنازعات في منازعات البراءات العالمية.

الأحكام القضائية المرجعية

- محكمة العدل الاتحادية الألمانية [2020]: شركة *Sisvel* ضدّ شركة *Haier*، القضية رقم KZR 36/17
- المحكمة الإقليمية العليا في ميونخ، ألمانيا [2019]: شركة *Nokia* ضدّ شركة *Continental*، القضية رقم 6 U 5042/19
- المحكمة العليا للملكية الفكرية في اليابان [2014]: شركة *سامسونغ للإلكترونيات* ضدّ شركة *أبل اليابان*، القضية رقم (Ra) 2013 10007
- المحكمة العليا في المملكة المتحدة [2020]: شركة *Unwired Planet International* المحدودة وآخرون ضدّ شركة *Huawei* للتكنولوجيات (المملكة المتحدة) وآخرون ، القضية رقم UKSC 37 [2020]
- محكمة الاستئناف الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية [2014]: شركة *Ericsson* ضدّ شركة *D-Link Sys*، القضية رقم 773 F.3d 1201
- محكمة الاستئناف الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية [2019]: شركة *TCL* المحدودة للاتصالات والتكنولوجيات ضدّ شركة *Telefonaktiebolaget LM Ericsson* ، القضية رقم 943 F.3d 1360
- محكمة المقاطعة في الولايات المتحدة الأمريكية للمقاطعة الشمالية بإلينويس [2013]: *In re Innovatio IP Ventures, LLC Pat. Litig.*, No. 11 C 9308, 2013 WL 5593609
- محكمة المقاطعة في الولايات المتحدة الأمريكية للمقاطعة الغربية من ولاية واشنطن [2012]: شركة مايكروسوفت ضدّ شركة Motorola، رقم القضية 871 F. Supp. 2d 1089

وتم تناول مسألة التعويض العالمي من خلال التساؤل عن السلطة التي قد تتمتع بها محكمة ما للتصرف بطريقة قد تؤثر على قدرة محكمة أخرى على تحليل قضايا مماثلة ضمن ولايتها القضائية. ونظر المتحدثون في الآثار المترتبة على شكل جديد من الأوامر القضائية، وهو الأوامر الزاجرة الصادرة عن محكمة

في بلد ما لكبح التعدي على براءة محلية، ما لم يقبل المدعى عليه شكلاً معيناً من الترخيص حسب الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية. وذُكر أن شروط الترخيص العادلة والمعقولة وغير التمييزية ستكون سارية في جميع أنحاء العالم في ضوء الواقع العملي لشركات الاتصالات. وقد تتضمن الشروط معدلات الإتاوات للمبيعات في مناطق مختلفة. وشدّد المشاركون على أن أمراً قضائياً من ذلك النوع لن ينطوي، من الناحية القانونية، على إصدار أمر تعويض زجري خارج البلد أو بما يخرج عن ممارسة الولاية القضائية. ومع ذلك، إذا تم إصدار الأمر القضائي.

في سوق ربحي، فقد يكون له آثار عملية تمتد إلى ما وراء الحدود، نظراً إلى واقع ممارسة الأعمال التجارية. وفيما يتعلق بالتعويض عن الأضرار، لوحظ أن المحاكم لا يمكنها بشكل عام فرض تعويضات عن المبيعات التي تحدث خارج الولاية القضائية للمحكمة. ولكن أُشير إلى حكم صدر مؤخراً وأثار احتمالية الحصول على تعويض عن الأضرار عندما يتم توريد الأجزاء المكونة من خارج نطاق الولاية القضائية مع العلم أن المكون ليس له استخدام عملي غير متعدي داخل الولاية القضائية بخلاف الجهاز المتعدي. وذُكر أن التناقض بين الحد الإقليمي لأثر الأوامر القضائية وأثرها العملي التجاري المحتمل عبر الحدود يؤكد أهمية أن يكون القضاة على دراية بالأحكام الصادرة عن كل منهم وأن ينظروا فيها، وأن يدركوا إمكانية اتباع نُهج مختلفة في بلدان مختلفة.

وانتقالاً إلى دور المحكمة في تعزيز تسوية الخلافات في منازعات البراءات العالمية، أوضح المتحدثون الممارسات المتبعة في محاكمهم، وشرحوا مجموعة متنوعة من النُهج. وفي إحدى الولايات القضائية، تعمل المحكمة عادة كوسيط، وبالتالي فإنها تسعى بفعالية إلى تسوية الخلافات في قضايا التعدي على الملكية الفكرية. وعلى سبيل المثال، في نزاع بشأن البراءات المعيارية الأساسية، قد تقترح المحاكم في تلك الولاية القضائية المعدلات المناسبة والعادلة والمعقولة وغير التمييزية من أجل التوصل إلى اتفاق ترخيص عالمي. واعتُبرت التسويات التي تسهّلها المحاكم على أنها تتيح حلاً نهائياً ومرناً يقوم على ثقة الأطراف في المحاكم. وذُكر أن الولايات القضائية الأخرى لديها نُهج وطنية مختلفة. وبشكل عام، اعتُرف بممارسة التسوية في المحاكم في أنواع معيّنة من المنازعات، التي قد تشمل قضايا التعدي على البراءات، بيد أنه في بعض المحاكم لم يُعتبر ذلك مناسباً للمنازعات المعقدة حسب الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية. وأشار المتحدثون إلى إمكانية اللجوء إلى التحكيم، مع الاعتراف بأنه قد يكون لدى الأطراف تحفظات على إلزام أنفسهم بنتائج التحكيم.

وفيما يتعلق بالإجراءات الموازية، ركّزت الجلسة على ارتفاع عدد الأوامر الزاجرة عن رفع الدعاوى في منازعات البراءات المعيارية الأساسية. وتلك الأوامر هي أوامر صادرة عن محكمة تمنع طرفاً ما من بدء أو مواصلة إجراء موازٍ في ولاية قضائية أخرى. وقد أدت تلك الأوامر إلى حدوث "أوامر زاجرة عن زجر رفع الدعاوى"، حيث تمنع محكمة ما طرفاً ما من السعي إلى الحصول على أمر زجري عن رفع الدعاوى في ولاية قضائية أخرى. واعتبر أحد المتحدثين أن الأوامر الزاجرة عن رفع الدعاوى هي بمثابة تدخل، وأن الأوامر زاجرة عن زجر رفع الدعاوى هي بمثابة دفاع ضدّ ذلك التدخل. ولُوحظ أن في الاتحاد الأوروبي، تعتبر محكمة العدل للاتحاد الأوروبي أن إصدار أمر زاجر عن رفع الدعاوى داخل الاتحاد الأوروبي يتعارض مع مبدأ الثقة المتبادلة بين محاكم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من عدم وجود إطار مشابه على المستوى العالمي، أعرب المتحدث عن أمله في أن تثق المحاكم في دولة ما في محاكم الدول الأخرى بخصوص الفصل في منازعات البراءات المعيارية الأساسية، ما لم تكن هناك أسباب تدفع إلى الاعتقاد بأن المحاكم الأخرى لن تنظر في القضايا المتنازع عليها بطريقة مناسبة. وفي حين أُشير إلى أن الأوامر الزاجرة عن رفع الدعاوى قد تكون مبرّرة في أنواع معيّنة من

القضايا عن طريق استعراض دقيق للاختبارات متعددة العوامل، كان الاعتقاد العام أن الأوامر الزاجرة عن رفع الدعاوى ينبغي أن تكون استثناءً، وأنه ينبغي للمحاكم أن تمارس سلطة منحها بحذر شديد.

وفي النهاية، نظرت الجلسة في العوامل التي تدفع الأطراف إلى اختيار المحفل. وشملت تلك العوامل حجم السوق التي تغطيها الولاية القضائية للمحكمة؛ والتكلفة النموذجية ومدة التقاضي؛ ووصول الشركات الصغيرة إلى العدالة؛ ووجود قضاء متخصص؛ وتوافر التسوية بتسهيل من المحكمة؛ وطبيعة القضية المتنازع عليها؛ ومدى توافر الأوامر الزاجرة الأولية.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
34, chemin des Colombettes
P.O. Box 18
CH-1211 Geneva 20
Switzerland

الهاتف: 11 91 338 22 41+
الفاكس: 28 54 733 22 41+

للاطلاع على تفاصيل الاتصال بمكاتب
الويبو الخارجية، يُرجى زيارة الموقع التالي
www.wipo.int/about-wipo/ar/offices